وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

النفط ينتعش مع تركيز الأسواق على تقلص الإمدادات وتلاشي مخاوف ارتفاع الفائدة

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أكثر من دولار للبرميل في التداولات الاسيوية أمس الأربعاء مع تركيز الأسواق على نقص الإمدادات مع اقتراب فصل الشتاء وهبوط سلس للاقتصاد الأمريكي، وبحلول الساعة 0645 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 74 سنتا، بما يعادل 0.8 بالمئة، إلى 94.70 دولارا للبرميل، بعد أن ارتفعت بما يصل إلى 1.03 دولار. وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 83 سنتا أو 0.9 بالمئة إلى 91.22 دولارا بعد أن ارتفعت 1.11 دولار.

وأظهرت بيانات الصناعة الصادرة يوم الثلاثاء أن مخزونات النفط الخام الأمريكية ارتفعت الأسبوع الماضي بنحو 1.6 مليون برميل، مقابل توقعات المحللين لانخفاض قدره حوالي 300 ألف برميل، ومع ذلك، استمرت الأسواق في القلق بشأن انخفاض مخزونات الخام الأمريكية في مركز التخزين الرئيسي في كاشينج بولاية أوكلاهوما إلى ما دون الحد الأدنى من مستويات التشغيل.

ويمكن أن تؤدي المزيد من التخفيضات في كوشينغ، نقطة تسليم العقود الآجلة للخام الأمريكي، إلى فرض ضغوط صعودية جديدة على أسواق النفط لأنها ستؤدي إلى تفاقم ضيق الإمدادات الناجم عن تخفيضات الإمدادات من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول وشركائها في تحالف أوبك+.

وقال ليون لي المحلل لدى سي.إم.سي ماركتس «ظلت أسعار النفط قوية نسبيا بشكل عام في ظل تقلص الإمدادات الحالي»، لكنه أضاف أن دعم الأسعار من تخفيضات الإمدادات من روسيا والمملكة العربية السعودية قد يكون محدودا حتى نهاية العام.

وأضاف لي: «لقد ضعفت البيانات (الاقتصادية) من دول أوروبا والولايات المتحدة في الآونة الأخيرة، فيما قد تظهر أسعار النفط في أكتوبر اتجاها متقلبا ككل. ومن غير المرجح أن تتجاوز 100 دولار على المدى القصير، لكن من المتوقع أن تكون قوية».

وفي حين يتوقع بعض المحللين أن تساعد الصيانة الموسمية للمصافي في الخريف على بناء مخزونات الخام قليلا، فإن آخرين يشعرون بالقلق من أن ارتفاع الطلب على الصادرات قد يؤدي إلى سحب البراميل بعيدا.

بالإضافة إلى ذلك، قال محللو أبحاث بنك ايه ان زد في مذكرة يوم الأربعاء إن الحظر الذي فرضته روسيا مؤخرًا على تصدير البنزين والديزل «يعني ضغطًا تصاعديًا على الطلب على النفط الخام من المصافي».

وفرضت روسيا الأسبوع الماضي حظرا مؤقتا على صادرات البنزين والديزل إلى جميع الدول خارج دائرة الدول السوفيتية السابقة الأربع بأثر فوري من أجل تحقيق الاستقرار في السوق المحلية، لكنها خففت القيود في وقت لاحق.

ويمكن المضي قدماً في تصدير المنتجات التي قبلتها بالفعل شركتا السكك الحديدية الروسية وترانسنفت، في حين سيتم إعفاء زيت الغاز عالي الكبريت والوقود المستخدم في التزويد بالوقود من الحظر.

الهبوط الناعم

وفي هذه الأثناء، قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس، نيل كاشكاري، يوم الثلاثاء، إن «الهبوط الناعم» للاقتصاد الأمريكي هو الأرجح، ولكن هناك أيضًا احتمال بنسبة 40٪ أن يحتاج بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة «بشكل هادف» للتغلب على هذه المشكلة. تضخم اقتصادي.

وربط كاشكاري الاحتمال بنحو 60% بأن يرفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة ربع نقطة مئوية أخرى ثم يبقي تكاليف الاقتراض ثابتة «لفترة كافية لإعادة التضخم إلى الهدف في فترة زمنية معقولة»، وأظهر استطلاع لآراء الاقتصاديين أن بنك إنجلترا أنهى دورة تشديد السياسة النقدية ومن المرجح أن يبقي سعر الفائدة عند 5.25% حتى يوليو على الأقل، على الرغم من أن أقلية كبيرة قالت إنها سترفع أسعار الفائدة مرة أخرى هذا العام، ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكاليف الاقتراض، مما قد يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي وتقليل الطلب على النفط.

وقالت انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تنتعش مع تزايد رهانات العرض مما يعوض التوترات المتعلقة برفع أسعار الفائدة. وارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، لتواصل انتعاشها من الجلسة السابقة حيث ساعد احتمال تقلص الإمدادات الأسواق على تجاوز المخاوف بشأن ارتفاع أسعار الفائدة وتأثيرها على الاقتصاد.

وأظهرت بيانات الصناعة انخفاضا في مخزونات الوقود ونواتج التقطير في الولايات المتحدة، مما يشير إلى أن استهلاك الوقود في أكبر اقتصاد في العالم ظل ثابتا، على الرغم من نهاية موسم الصيف الكثيف السفر.
وجاءت هذه البيانات في أعقاب حظر تصدير الوقود في روسيا، والذي من المقرر أن يؤدي إلى تشديد إمدادات الوقود في مساحات كبيرة من أوروبا وآسيا. كما أشارت تخفيضات إنتاج النفط الخام الأخيرة من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا، والتي من المقرر أن تستمر حتى نهاية العام، إلى انخفاض كبير في إمدادات النفط في الأشهر المقبلة.

وساعد احتمال تقلص الإمدادات على دعم أسعار النفط، حتى مع تزايد قلق الأسواق بشأن الطلب المستقبلي وسط إشارات بارتفاع أسعار الفائدة من الاحتياطي الفيدرالي. وقد حدت قوة الدولار – الذي ارتفع هذا الأسبوع إلى أعلى مستوى له منذ 10 أشهر – من أي مكاسب كبيرة في أسعار النفط.

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي في وقت متأخر من يوم الثلاثاء أن مخزونات النفط الخام الأمريكية زادت بنحو 1.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 22 سبتمبر، مرتفعة بشكل طفيف بعد انخفاض قدره 5.3 ملايين برميل في الأسبوع السابق.

وانخفضت مخزونات البنزين ونواتج التقطير بمقدار 0.07 مليون و1.7 مليون برميل على التوالي، مما يشير إلى أن الطلب على الوقود في البلاد ظل ثابتًا. وتعمل بيانات معهد البترول الأمريكي بمثابة مقدمة لبيانات المخزون الرسمية، والتي من المقرر صدورها في وقت لاحق يوم الأربعاء. لكن القراءة لا تزال ترسم صورة ضيقة لأسواق الخام الأمريكية.

ويتوقع المحللون أن تظهر البيانات الرسمية انخفاضًا بمقدار 1.7 مليون في المخزونات بعد انخفاض قدره 2.1 مليون في الأسبوع السابق. لكن، الدولار الأقوى ومخاوف بنك الاحتياطي الفيدرالي تحد من حدوث انتعاش أكبر.

وبينما كانت أسعار النفط الخام لا تزال تتداول بالقرب من أقوى مستوياتها لهذا العام، تساءلت الأسواق عن مدى إمكانية ارتفاعها، وسط ضغوط من ارتفاع الدولار وتزايد المخاوف من المزيد من رفع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي.

وأدى خفض الإمدادات من روسيا والمملكة العربية السعودية إلى ارتفاع أسعار النفط بأكثر من 30٪ في الشهرين الماضيين. لكن يبدو أن الزخم قد استنفد في الأسابيع الأخيرة، حيث تراوح بين 89 و95 دولارًا للبرميل.

وتخشى الأسواق من أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى إضعاف النشاط الاقتصادي وبالتالي إعاقة الطلب على النفط الخام، وكانت الإشارات المتشددة من بنك الاحتياطي الفيدرالي بمثابة نقطة دعم رئيسية للدولار، كما أبقت المخاوف بشأن الصين أسعار النفط منخفضة نسبيًا، وسط رياح معاكسة جديدة لقطاع العقارات الرئيس في البلاد.

وارتفعت أسعار النفط بشكل مطرد منذ أواخر يونيو وسط تخفيضات الإنتاج التي فرضتها أوبك + وقيود الإنتاج الأحادية من المملكة العربية السعودية وقيود التصدير من روسيا. ومن المتوقع أن تقوم بعض المصافي في الخليج العربي بتقليص العرض بشكل أكبر من خلال استهلاك المزيد من النفط الخام الإقليمي لتكرير الديزل.

قيود حظر تصدير الديزل الروسي يوجه التصدير العربي للغرب الرياض

قد يؤدي تحرك روسيا لحظر صادرات الديزل مؤقتًا لتخفيف ارتفاع أسعار الوقود المحلية إلى انتقال المزيد من البراميل من الخليج العربي إلى الغرب، حيث يتوقع المشاركون في السوق أن تتفاقم ظروف العرض المحدودة في آسيا في الربع الرابع إذا لم يتم رفع الحظر، ومن المتوقع أن يؤدي الحظر الذي يدخل حيز التنفيذ في 21 سبتمبر، إلى إزالة حوالي مليون برميل يوميًا من الديزل من السوق العالمية أو حوالي 3.4٪ من الطلب العالمي، وصادرات البنزين بحوالي 150 ألف برميل يوميًا، ومن شأن الحد من تدفقات الديزل الروسية إلى الخارج أن يجعل المشترين الذين استفادوا من سقف الأسعار الروسي يتنافسون على الديزل من المصدرين الإقليميين الآخرين.

وقال بعض المشاركين في السوق إن هذا الحظر قد يكون مؤقتا، وقدروا أن روسيا قد تستغرق 10 أيام لإعادة تخزين الديزل ونحو 60 يوما لتعزيز مخزوناتها من البنزين.

وقال تاجر إقليمي في زيت الغاز «التأثير المباشر هو أن المشترين في أفريقيا سيسحبون المزيد من البراميل من إيران لكن إذا ارتفعت الفروق النقدية في الخليج العربي فإن الفروق النقدية في سنغافورة ستتبعها قريبا».

واتسع الفارق النقدي لشحنات زيت الغاز الكبريتية، على أساس على ظهر سفينة، في الخليج العربي بنسبة 10 جزء في المليون مقابل تقييمات متوسط بلاتس لزيت الغاز في الخليج العربي بمقدار 10 سنتات للبرميل في اليوم ليصل إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من سبعة أشهر عند 5.10 دولارات للبرميل عند الإغلاق الآسيوي في 22 سبتمبر، بحسب ستاندرد آند بي جلوبال. أظهرت البيانات. وكان الفارق قد ارتفع آخر مرة في 13 فبراير عند 5.35 دولارات للبرميل. وفي الوقت نفسه، أظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن الفارق النقدي لنوع زيت الغاز الكبريتي القياسي 10 أجزاء في المليون مقابل متوسط تقييم زيت الغاز بلاتس في سنغافورة، ارتفع بمقدار 24 سنتًا للبرميل إلى أعلى مستوى في شهر تقريبًا عند 3.03 دولارات للبرميل. وكان الفارق قد ارتفع آخر مرة في 30 أغسطس عند 3.15 دولارات للبرميل.

حظر التصدير

وقال تاجر ثان «أنا مندهش من رد فعل السوق الكبير عندما سرت شائعات عن احتمال فرض حظر على تصدير الديزل والبنزين في نهاية أغسطس تقريبا، واعتقدت أن السوق كانت ستضع هذا السعر في الاعتبار الآن». ولا تزال مخزونات الديزل منخفضة، حيث أوضحت مصادر صناعية أن الحظر يأتي في وقت يصعب فيه زيادة إنتاج المصافي وإمداداتها، خاصة وأن معدلات الإنتاج مرتفعة بالفعل.

وانعكاسًا لقلة العرض، ارتفع سعر مقايضة زيت الغاز في سنغافورة للشهر الأول مقابل مقايضات خام دبي بمقدار 77 سنتًا للبرميل في اليوم إلى 31.54 دولارًا للبرميل عند الإغلاق الآسيوي في 22 سبتمبر. عند هذا المستوى، يتم تداول هامش تكرير زيت الغاز عند مستوى منخفض. وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن علاوة قدرها 2.56 دولار للبرميل على كيروسين وقود الطائرات و23.59 دولار للبرميل أعلى من البنزين.

وأضاف باترسون من آي إن جي: «بالنظر إلى أن هذا الجزء من المشكلة يرجع إلى القيود في طاقة التكرير بالإضافة إلى الضيق في سوق الخام المتوسط الكبريت، فإن القدرة على زيادة معدلات التشغيل بشكل كبير وزيادة إمدادات نواتج التقطير المتوسطة قد تكون صعبة».

ومن ناحية الطلب، يتجه نصف الكرة الشمالي إلى موسم التدفئة، ومن المتوقع أن يحدث نشاط التخزين الشتوي خلال الأسابيع المقبلة. وقال تاجر رابع: «قد تصبح سوق زيت الغاز الآسيوية صعودية للغاية مع الحظر. هناك تحولات كبيرة تحدث في أوروبا والولايات المتحدة، لذلك من المرجح أن يضطر المشترون في أوروبا إلى سحب البراميل من آسيا أو الخليج العربي»، مضيفًا أن المعروض ومن المتوقع أن تكون ضيقة في آسيا في الربع الرابع حتى من دون الحظر الروسي.

أظهرت بيانات «ستاندرد آند بورز جلوبال» أن سعر تبادل العقود الآجلة للمقايضات لشهر أكتوبر تم تقييمه عند سالب 59.23 دولارًا أمريكيًا للطن متري عند الإغلاق الآسيوي في 22 سبتمبر، حيث اتسع بمقدار 6.41 دولارات أمريكية للطن المتري في اليوم من سالب 52.82 دولارًا أمريكيًا للطن المتري، مما يعكس تحسن الحوافز لإرسال البراميل من الشرق إلى الشرق. الغرب.

وقالت مصادر تجارية إن النقص في وقود الديزل في أوروبا، والذي تفاقم بسبب انخفاض المخزونات وصيانة المصافي، يمكن أن يحسن اقتصاديات المراجحة بين الشرق والغرب في الأسابيع المقبلة. علاوة على ذلك، فإن موسم البرد القادم هو الشتاء الأول للمنطقة دون الاعتماد على الشحنات الروسية، وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن انتشار المشتقات الزمنية للشهر القادم على أساس FOB في سنغافورة، وهو مقياس للمشاعر على المدى القريب، ارتفع بمقدار 47 سنتًا للبرميل في اليوم إلى 4.27 دولار للبرميل عند الإغلاق الآسيوي في 22 سبتمبر.

علاوة على ذلك، وعلى طول منحنى المشتقات، اتسع الفارق الزمني للربع الرابع من عام 2023/الربع الأول من عام 2024، وهو مؤشر للمشاعر متوسطة المدى، بمقدار 44 سنتًا للبرميل في اليوم إلى 7.14 دولارًا للبرميل عند الإغلاق الآسيوي في 22 سبتمبر. وأعلنت روسيا حظرًا على صادرات الديزل والبنزين، وفقًا لمرسوم حكومي نُشر في 21 سبتمبر. ويدخل الحظر حيز التنفيذ على الفور ويشمل البنزين من الدرجة النهائية وكذلك درجات الديزل الصيفية والمتوسطة والشتوية، بما في ذلك زيت الغاز.

ويشمل الكبح أيضًا الكميات المشتراة في قاعة الصرف ولكنه يستثني الصادرات إلى دول داخل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الخاضعة لاتفاقيات حكومية دولية. وقالت وزارة الطاقة إن الإجراء يهدف إلى استقرار الأسعار في السوق المحلية من خلال المساعدة في زيادة الإمدادات، مضيفة أنه سيساعد أيضًا في وقف الصادرات الرمادية.

وقال فيل فلين، كبير المسؤولين التنفيذيين للحسابات في فيوتشرز قروب: «مع قلة إمدادات الديزل واستخدام السعودية وروسيا لهيمنتهما على الطاقة للرد على الدول المستهلكة التي تستخدم احتياطياتها في محاولة للسيطرة على الأسعار، فقد بدأ الأمر الآن يؤثر سلبًا مع تشديد مخزونات النفط العالمية».

ووصل إنتاج النفط في السعودية إلى أدنى مستوى له في عامين عند 9 ملايين برميل يوميًا – وهو المستوى الذي تتوقع الحفاظ عليه حتى نهاية عام 2023، حسبما ذكرت ستاندرد آند بورز جلوبال كومموليوميتي إنسايتس في وقت سابق.

وقد عززت تخفيضات الإنتاج الأسعار، مما ساعد روسيا على التعامل مع العقوبات وسط تصاعد تكاليف الحرب والتخفيضات على خامها. وتعهدت روسيا في 5 سبتمبر بخفض الإمدادات بمقدار 300 ألف برميل يومياً حتى نهاية عام 2023. وبعد هذا الإعلان، قالت المملكة العربية السعودية إنها ستمدد خفضاً طوعياً للمنتجات النفطية قدره مليون برميل يومياً خلال نفس الفترة.

وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق في وساطة تداول النفط، أواندا «لقد انتهت سوق النفط للتو من تسعير تمديد خفض صادرات النفط بمقدار 300 ألف برميل يومياً [من جانب روسيا]، وتواجه الآن حالة من عدم اليقين بشأن المدة التي سيستمر فيها هذا الحظر المؤقت [على تدفقات الديزل والبنزين الروسية إلى الخارج]. وأضاف مويا: «والدولار القوي يحد من ارتفاع أسعار النفط اليوم».

النقص في وقود الديزل في أوروبا يتفاقم بسبب انخفاض المخزونات وصيانة المصافي

أرامكو توقع اتفاقية لاستحواذ محتمل على 10 % من «شينغهونغ للبتروكيميائيات»

الرياض

وقّعت أرامكو السعودية وشركة جيانغسو إيسترن شينغهونغ المحدودة (إيسترن شينغهونغ) أمس، اتفاقية تعاون إطارية للدخول في مشاورات متعلقة باستحواذ محتمل لأرامكو السعودية على حصة إستراتيجية بنسبة 10% في مجموعة جيانغسو شينغهونغ لصناعة البتروكيميائيات المحدودة (شينغهونغ للبتروكيميائيات)، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لشركة إيسترن شينغهونغ، وتخضع الاتفاقية للتقييمات والموافقات اللازمة.

وتمتلك شركة شينغهونغ للبتروكيميائيات وتدير مجمعًا متكاملًا للتكرير والبتروكيميائيات بطاقة إنتاجية تبلغ 320 مليون برميل يوميًا، ومجمعًا لتحويل الميثانول إلى الأوليفينات ومشتقاتها، كما تملك من خلال شركاتها التابعة والمملوكة بالكامل، منشأة لإنتاج حمض التريفثاليك المُنقّى. وتقع مرافقها في مجمعٍ للصناعات البتروكيميائية بمقاطعة جيانغسو.

وتعتزم أرامكو السعودية بموجب اتفاقية التعاون الإطارية، تزويد شركة شينغهونغ للبتروكيميائيات بالنفط الخام والمواد الخام الأخرى، كما تعتزم أرامكو السعودية وشركة شينغهونغ للبتروكيميائيات التعاون لتنفيذ مشروع توسعة كبير، رهنًا بما ستفضي إليه المشاورات بين الطرفين وإبرام اتفاقيات نهائية ملزمة.

يذكر أن إيسترن شينغهونغ المُدرجة في بورصة شنتشن، تُعدّ إحدى الشركات الرائدة والمتكاملة في مجال الطاقة والكيميائيات، وتهتم بتبنّي التقنيات المتقدمة في أعمالها الجديدة في مجالي الطاقة والمواد.

المغرب يطمح لتصنيع وتصدير الهيدروجين الأخضر

الرياض

في يوليو، أكد الملك محمد السادس هذا الطموح معلنا أن الحكومة قد «أعدت مشروع عرض المغرب، في مجال الهيدروجين الأخضر».

ودعاها في خطابه السنوي بمناسبة ذكرى توليه العرش إلى «الإسراع بتنزيل العرض، بالجودة اللازمة، وبما يضمن تثمين المؤهلات التي تزخر بها بلادنا، والاستجابة لمشاريع المستثمرين العالميين، في هذا المجال الواعد».

ويعدّ وقود الهيدروجين الذي يمكن إنتاجه من الغاز الطبيعي أو الكتلة الحيوية أو الطاقة النووية، «أخضر» عندما تنفصل جزيئات الهيدروجين عن الماء باستخدام كهرباء مستمدة من مصادر طاقة متجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، التي لا تنتج انبعاثات كربونية.

ويمكن أن يستعمل كوقود للنقل أو في عدة صناعات مثل الصلب والاسمنت والصناعات الكيماوية.

لكنه لا يزال حاليا قطاعا «جنينيا والمشاريع الكبرى على الصعيد العالمي لن ترى النور إلا في أفق 3 إلى 5 أعوام»، على ما يوضح مدير معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة سمير رشيدي.

في انتظار الإعلان عن تفاصيل «العرض» الذي يقترحه المغرب لاستقطاب مستثمرين دوليين، كشف تقرير لوزارة الاقتصاد في منتصف أغسطس أنها تحجز منذ العام 2022 حوالي 1,5 مليون هكتار من العقارات المملوكة للدولة لاحتضان «ثمانية مشاريع هيدروجين وأمونياك أخضر». كذلك تحدثت وسائل إعلام محلية عن اهتمام مستثمرين من الهند وفرنسا وبريطانيا بإقامة مشاريع في المغرب. لكن لم يعلن حتى الآن بشكل رسمي عن أي منها. فضلا عن الجاذبية التي بات يحظى بها الهيدروجين الأخضر في سياق أزمة المناخ، يراهن المغرب أيضا على رصيده في إنتاج الكهرباء من الطاقات النظيفة. فقد أطلق منذ العام 2009 استراتيجية لتنمية هذه الطاقات توفر حاليا نحو 39% من إنتاجه من الكهرباء، وتسعى إلى رفع هذا المعدل إلى 52 بالمئة في أفق العام 2030. غير أن نسبة الطاقات النظيفة في مجموع الطاقة المستهلكة بالبلاد ما تزال في حدود حوالي 10 % فقط حاليا. فضلا عن زيادة الإنتاج يواجه المغرب خصوصا تحدي تقديم عرض تنافسي بأقل كلفة ممكنة، مقارنة مع منافسيه المحتملين مثل موريتانيا أو مصر. والهدف ألا تتعدى كلفة الكيلوغرام الواحد من الهيدروجين الأخضر «دولارين أو حتى دولار واحد»، بينما تقارب حاليا 4 إلى 5 دولارات

، كما أوضح رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحمد رضا الشامي لمجلة «لافي إيكو» في يوليو. كذلك تواجه المغرب تحدي إنشاء «منظومة لسلسلة قيم صناعية تبدأ بمحطات تحلية مياه البحر، وبنيات تخزين الكهرباء، وصولا إلى إيجاد حلول لإشكالية نقل وتسويق الهيدروجين»، على ما يضيف رشيدي. ويراهن المغرب عموما على تحلية مياه البحر لمواجهة إجهاد مائي متزايد في الأعوام الأخيرة. في مقابل هذه التحديات، يمثل الهيدروجين الأخضر فرصة سانحة للمغرب لتعزيز مكانته في صناعة الأسمدة التي يعد من روادها عالميا بفضل احتياطيه الضخم من الفوسفات. لكنه يظل مرتهنا بتقلبات أسعار مادة الأمونياك الضرورية لهذه الصناعة حيث يعد أول مستورد لها في العالم. ويوفر الهيدروجين الأخضر إمكانية التخلص من هذا العبء حيث يمكن استعماله لإنتاج أمونياك أخضر بإضافة الآزوت. وقد أعلن عملاق الفوسفات المغربي «المكتب الشريف للفوسفات» نهاية العام الماضي عن مشروع لإنتاج مليون طن من الأمونياك الأخضر في أفق العام 2027، و3,2 ملايين طن في 2032. وهو ما من شأنه رفع إنتاجه من الأسمدة من 12 مليون طن سنويا حاليا إلى 20 مليونا. بدورها تسعى الجزائر المجاورة إلى أن «تصبح لاعبا رئيسيا في إنتاج الهيدروجين المتجدد والنظيف وتعزيز مكانتها كمورد موثوق وآمن للطاقة لشركائها، وخاصة الأوروبيين»، كما يؤكد مدير الهيدروجين والطاقات البديلة في مفوضية الطاقة المتجددة رباح سلامي لوكالة فرانس برس. وتراهن في ذلك على إمكانياتها من الموارد الشمسية والريحية «التي تعد من بين الأهم في العالم». لكن أيضا على «الاستفادة من بنيتها التحتية للنقل»، مع امتلاكها خطوط أنابيب تصدر الغاز لأوروبا.

ووضعت الجزائر خارطة طريق لانتاج تدريجي ابتداء من العام 2030 «للوصول إلى طاقة إنتاج سنوية تبلغ مليون طن من الهيدروجين الأخضر في عام 2040 للتصدير إلى السوق الأوروبية»، بحسب سلامي. كذلك، يرتقب إنتاج 250 ألف طن للاستهلاك الصناعي المحلي(البتروكيماويات والأمونيا والميثانول والأسمنت والصلب). أما تونس فهي «بصدد التخطيط لإنشاء شبكة لنقل الهيدروجين الأخضر» إلى أوروبا، وفق ما أوضح مدير الكهرباء والانتقال الطاقي بوزارة الصناعة بلحسن شيبوب في مايو. ونقل الموقع المحلي «ويب مانجر سنتر» عن شيبوب قوله إن «تونس قادرة على تصدير بين 5,5 إلى 6 ملايين طن من الهيدروجين الأخضر نحو أوروبا في أفق العام 2050».

المخزونات الأمريكية تقدم الدعم لأسعار النفط .. الاتجاه الصعودي يسيطر على معنويات السوق الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعما قويا من انخفاض المخزونات الأمريكية في مركز كوشينج بولاية أوكلاهوما إلى 22 مليون برميل، وهو مستوى قريب بشكل خطير، من الحد الأدنى لمستوى التشغيل، ما أثار القلق بشأن احتمال انخفاض المخزونات إلى ما دون الحد الأدنى.

وانخفضت مخزونات النفط في كاشينج من أعلى مستوى لها خلال عامين عند 43 مليون برميل في يونيو إلى أقل من 22 مليون برميل، وفقا لمعهد البترول الأمريكي.

ويقول لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون: إن الانخفاض الكبير في المخزونات النفطية جاء نتيجة ارتفاع الطلب من مصافي التكرير وكذلك ارتفاع الطلب على الصادرات، لافتين إلى أنه إذا لم يرتفع مستوى المخزون بشكل ملموس فسيكون لذلك تأثير صعودي إضافي في الأسعار، ما يدفع خام غرب تكساس الوسيط إلى الاقتراب من 100 دولار للبرميل.

وأشاروا إلى أنه قبل عدة أعوام انخفضت المخزونات في كوشينج إلى أقل من 20 مليون برميل، لكن ذلك كان قبل أن تصبح الولايات المتحدة مصدرا رئيسا للنفط والوقود، لذلك تم تجديد المخزونات بسرعة.

وتوقع المحللون أن تشهد الصين ارتفاع صادراتها من المنتجات البترولية المكررة في أكتوبر، حيث يشهد البنزين ووقود الطائرات أكبر الزيادات، وقد حفز الطلب المحلي الفاتر والهوامش المرتفعة في الخارج شركات التكرير الصينية على استخدام جميع حصص التصدير الخاصة بها.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة: إن الاتجاهات الصعودية للنفط الخام تعود لتسيطر بقوة على معنويات السوق، مشيرا إلى تأكيد شركة «كيمب» أنه خلال الأسابيع الأربعة الماضية اشترى التجار ما مجموعه 183 مليون برميل من العقود الآجلة للنفط الخام والوقود.

وأشار إلى ارتفاع نسبة الرهانات الصعودية إلى الرهانات الهبوطية على النفط والوقود إلى ما يقرب من 8 إلى 1 معتبرا - بحسب كيمب، موضحا أن أسواق النفط الخام جاهزة لتصحيح الأسعار والعودة إلى المكاسب القياسية في الربع الرابع من العام الجاري.

ويرى، سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف أن السعودية وروسيا قامتا بتمديد خفض الإنتاج المشترك بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا، ما يؤكد تشديد السوق حتى نهاية العام الجاري، ما ساعد على ارتفاع الأسعار، خاصة مع ظهور بيانات حديثة تؤكد أيضا قوة وتماسك الطلب في الصين.

وذكر أنه فيما يتعلق بنمو الإمدادات من خارج «أوبك»، فإن نمو إنتاج الولايات المتحدة هو أمر ليس مؤكدا هذه الأيام، لافتا إلى تأكيد شركة أوكسيدنتال بتروليوم أنه ليس لديها أي نية لتغيير خطط إنتاجها على الرغم من ارتفاع أسعار النفط إلى ما فوق 90 دولارا للبرميل، انتظارا لحدوث توازن حقيقي ومستدام في السوق النفطية.

ومن ناحيته، يقول جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد إيه إف» في كرواتيا: إن استمرار ارتفاع أسعار الطاقة يؤثر في اقتصادات جميع دول العالم، خاصة دول الاستهلاك، وقد يكون له تأثير في توقعات المستهلكين للتضخم، مشيرا إلى تأكيد رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول الأسبوع الماضي أن أسعار الطاقة هي أشياء تجب مراقبتها عن كثب.

وأوضح أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يوازن بين الركود والنمو منذ أشهر وقد أثبت أنه مستعد وقادر على اتخاذ خطوات محفوفة بالمخاطر مثل سلسلة ممتدة من رفع أسعار الفائدة لإصلاح الوضع في اقتصاد الولايات المتحدة.

وتتفق، ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام مع أن المخاطر الجيوسياسية مستمرة ومتصاعدة في التأثير السلبي في استقرار سوق النفط الخام، موضحة أنه منذ 2020، شهدت سبع دول إفريقية توترات سياسية، بما في ذلك دولة الجابون العضو في منظمة أوبك.

وأوضحت أنه بعيدا عن إفريقيا، تؤثر الحرب الروسية في أوكرانيا في أسواق المنتجات النفطية، وقد حدثت زيادة في إمدادات المنتجات النفطية الروسية إلى إفريقيا منذ فرض القيود على واردات المنتجات الروسية إلى الاتحاد الأوروبي ودخول الحدود القصوى للأسعار حيز التنفيذ كجزء من العقوبات المفروضة على روسيا.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط نحو 1 في المائة خلال تعاملات أمس، مع تركيز الأسواق على شح الإمدادات مع اقتراب فصل الشتاء. وتواجه أسواق النفط رياحا معاكسة من تزايد المخاوف من ركود اقتصادي في ظل محاولات المصارف المركزية، وفي مقدمتها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، للإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة مدة أطول لمواجهة التضخم.

وبحلول الساعة 06:41 صباحا بتوقيت جرينتش (09:41 صباحا بتوقيت مكة المكرمة)، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي -تسليم نوفمبر بنسبة 0.83 في المائة، ليصل إلى 94.74 دولار للبرميل.

في الوقت نفسه، زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي -تسليم نوفمبر- 2023 بنسبة 1 في المائة، ليصل إلى 91.29 دولار للبرميل، إذ أظهرت بيانات الصناعة، الصادرة الثلاثاء، أن مخزونات النفط الخام الأمريكية ارتفعت الأسبوع الماضي بنحو 1.6 مليون برميل، مقابل توقعات المحللين بانخفاض قدره نحو 300 ألف برميل.

واستمرت الأسواق في القلق بشأن انخفاض مخزونات الخام الأمريكية بمركز التخزين الرئيس في كوشينج بولاية أوكلاهوما إلى ما دون الحد الأدنى من مستويات التشغيل.

كما يمكن أن يؤدي مزيد من عمليات السحب في كوشينج -نقطة تسليم العقود الآجلة للخام الأمريكي- إلى فرض ضغوط صعودية جديدة على أسواق النفط، لأنها ستؤدي إلى تفاقم تراجع الإمدادات الناجم عن تخفيضات الإمدادات من قبل منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» وحلفائها، المعروفين باسم تحالف «أوبك+».

في اجتماع مع ممثلي صناعة الكيماويات .. شولتس يبحث وضع حد أقصى لأسعار الكهرباء الاقتصادية

يبحث المستشار الألماني أولاف شولتس مطالب التخفيف من ارتفاع أسعار الطاقة المستمر، الذي طرحها ممثلو صناعة الكيماويات الألمانية.

وتناقش حكومة شولتس الائتلافية المكونة من الاشتراكيين الديمقراطيين والخضر والديمقراطيين الأحرار منذ أسابيع، كيفية مساعدة الشركات على مواجهة أسعار الطاقة المرتفعة للغاية في ألمانيا مقارنة بالمعايير الدولية.

وشارك رؤساء وزراء الولايات الاتحادية التي تعد موطنا لصناعة الكيماويات في المناقشات في اجتماع مع المستشار الألماني وعدد من المسؤولين أمس، وفقا لـ«الألمانية».

وأحد هؤلاء هو هندريك فوست من ولاية شمال الراين وستفاليا غربي البلاد، الذي دعا إلى بذل جهود متضافرة من قبل الحكومة الاتحادية.

وأشار إلى أن ارتفاع أسعار الطاقة ونقص العمال المهرة وعمليات التخطيط والموافقة المطولة تضع عبئا ثقيلا على صناعة الكيماويات في البلاد.

وتدعو رابطة الصناعات الكيماوية الألمانية ونقابة عمال الكيماويات والطاقة إلى وضع حد أقصى مدعوم من الدولة لأسعار الكهرباء الصناعية لفترة محدودة.

وحذرت النقابة من أن هناك خطرا بأن الشركات التي يعتمد إنتاجها بشكل خاص على الطاقة قد تضطر إلى مغادرة البلاد. ولم تجد حكومة شولتس بعد موقفا مشتركا بشأن تحديد سقف محتمل للصناعة.

ويؤيد حزب الخضر والحزب الديمقراطي الاشتراكي ذلك الطرح، بينما يشكك شولتس في ذلك، في حين يعارضه الحزب الديمقراطي الحر.

في غضون ذلك، أظهر تقرير أصدره المعهد الألماني للأبحاث الاقتصادية، أن الأسر في ألمانيا وفرت قدرا كبيرا من الطاقة المستخدمة للتدفئة العام الماضي، وذلك في ظل ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة. واستهلك الألمان طاقة أقل بنسبة 5 في المائة على التدفئة مقارنة بـ2021، كما تراجعت الانبعاثات الغازية بصورة كبيرة، حسبما أظهر تقرير» هيت مونيتور « (مراقبة الحرارة) الذي نشره المعهد الألماني للأبحاث الاقتصادية.

وأشار التقرير إلى أن الانبعاثات الكربونية الحقيقة تراجعت 15 في المائة بسبب طقس الشتاء المعتدل، ولكن لم يتم الإيفاء بأهداف المناخ. واستندت الدراسة إلى بيانات مع شركة « استا» للخدمات العقارية.

وأخذت الدراسة في الحسبان الحرب الروسية في أوكرانيا، التي بدأت في 24 فبراير 2022، وأدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة. يشار إلى أن الألمان لم يبذلوا جهدا كبيرا لتوفير الغاز والنفط والكهرباء حتى نهاية 2022.

وأعلنت وزارة الاقتصاد الألمانية في 2022 أن البلاد تنوي خفض التدفئة في المباني العامة كلها هذا الشتاء، على ألا تتخطى الحرارة 19 درجة مئوية.

شركات المرافق اليابانية تسعى إلى تأمين الطلب المتزايد على الوقود في الشتاء

الاقتصادية

تعمل شركات المرافق اليابانية الكبرى على تأمين ما يكفي من الوقود لتلبية مستويات الطلب التي تأتي في الشتاء على مستوى الأعوام السابقة نفسه، بحسب ما ورد في وثائق صادرة عن اجتماع عقد في وزارة التجارة اليابانية.

وأفادت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أمس، بأن مخزونات الغاز الطبيعي المسال التي تحتفظ بها شركات الطاقة اليابانية، انخفضت بداية من الأحد الماضي لتصل إلى 1.56 مليون طن، أي أقل من المتوسط خلال خمسة أعوام.

وستتمكن شركات المرافق اليابانية بداية من هذا الشتاء، من استخدام الاحتياطي الاستراتيجي الذي وفرته الحكومة في حالة نقص إمدادات الغاز الطبيعي المسال، وفقا لـ«الألمانية».

ومن المتوقع أن تبلغ نسبة احتياطي الكهرباء، التي تشير إلى الفائض في إمدادات الكهرباء، 5.2 في المائة في منطقة طوكيو خلال يناير المقبل، و5.7 في المائة في فبراير.

جدير بالذكر أن الحد الأدنى بنسبة 3 في المائة يعد ضروريا من أجل ضمان استقرار إمدادات الطاقة.

والثلاثاء أعلنت قطر للطاقة، توقيع اتفاقية طويلة الأمد لبيع النافثا لشركة ماوروبيني اليابانية، وهي شركة عالمية رائدة ومتكاملة في مجال التجارة والاستثمار.

ووقعت الاتفاقية كل من قطر للطاقة، بالنيابة عن شركة قطر للبترول لبيع المنتجات البترولية المحدودة، وشركة ماوروبيني للبترول المحدودة، التابعة لمؤسسة ماوروبيني.

وبموجب الاتفاقية سيتم توريد ما يصل إلى 1.2 مليون طن سنويا من النافثا إلى ماوروبيني بدءا من أكتوبر المقبل ولمدة عشرة أعوام.

وهذه الاتفاقية تستند إلى العلاقة الناجحة وطويلة الأمد التي يتمتع بها الطرفان، وتأتي استكمالا لاتفاقية تم التوقيع عليها 2018 لبيع النافثا لمدة خمسة أعوام تنتهي في سبتمبر الجاري.

وترتبط قطر للطاقة مع مؤسسة ماوروبيني بشراكة استراتيجية طويلة الأمد من خلال عديد من الاستثمارات المشتركة في صناعة الطاقة في دولة قطر، التي تشمل الاستثمار في محطة الخرسعة للطاقة الشمسية ومحطة مسيعيد للطاقة.

وتعد مؤسسة ماوروبيني أكبر كيان تجاري بتروكيماوي في آسيا، وتلقت إمدادات مستمرة ومستقرة من مختلف أنواع النافثا من قطر منذ 1986، وهو ما مكن مؤسسة ماوروبيني من خدمة مجموعة متنوعة من المستهلكين النهائيين في اليابان وبشكل موثوق.

ضوء أخضر لمشروع جديد للنفط والغاز في بحر الشمال

الاقتصادية

أعطت بريطانيا الضوء الأخضر لمشروع جديد لإنتاج النفط والغاز في بحر الشمال قبالة ساحل اسكتلندا، بعد أسبوع على تخفيف الحكومة أهدافها المتمثلة بصافي صفر انبعاثات.

وأفادت «هيئة الانتقال في بحر الشمال» المسؤولة عن تنظيم قطاع النفط والغاز في المملكة المتحدة في بيان أنها منحت «موافقة تطوير وإنتاج لحقل روزبنك شمال غرب شتلاند» إلى مشروع مشترك نرويجي.

وأفادت شركة «إكوينور» النروجية لإنتاج النفط والغاز بأنها تستثمر مع شريكاته التي تملك 20 في المائة من المشروع مبلغا قدره 3.8 مليار دولار في تطوير الحقل، وفق ما جاء في بيان منفصل. وتؤكد الحكومة البريطانية على حاجتها لتعزيز أمن الطاقة عبر مواصلة إنتاج الوقود التقليدي بعد الحرب الروسية في أوكرانيا، وفقا لـ«الفرنسية».

وجاء إعلان أمس، بعد أسبوع على تخفيف رئيس الوزراء ريشي سوناك السياسات الهادفة لتحقيق المملكة المتحدة صافي صفر انبعاثات كربونية بحلول 2050.

السعودية تعزز صناعة السيارات الكهربائية بتدشين أول مصنع عالمي لـ «لوسيد» الاقتصادية

لإنتاج السيارات الكهربائية بمدينة الملك عبدالله الإقتصادية برابغ؛ في إنجاز تاريخي للمملكة؛ والتي تعمل في المرحلة الأولى على تجميع 5,000 سيارة «لوسد» سنويا؛ وسط توقعات إنتاج 155,000 سيارة كهربائية سنويا؛ عند اكتمال مراحل المنشأة.

وتحظى المنشأة بموقع استراتيجي في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية؛، وستسهم بتأمين مئات فرص العمل الجديدة للكفاءات السعودية ودعم نمو سلسلة توريد السيارات في المملكة.

وتسعى مجموعة «لوسد جروب» دوما لإرساء معايير جديدة للسيارات الكهربائية الفاخرة بإطلاقها سيارة Lucid Air الحائزة على جائزة أفضل سيارة فاخرة في العالم لعام 2023؛ حيث تعتبر منشأة التصنيع المتطورة «AMP-2» بالمملكة ثاني مصنع للمجموعة والأول لها على المستوى الدولي.

وأكدت مجموعة «لوسد جروب» العالمية؛ أنه سيتم إنتاج سيارات «لوسِد» الكهربائية وغير المسبوقة لطرحها في سوق المملكة والتصدير إلى أسواق أخرى، وقد تلقت منشأة «AMP-2» دعم كبير من وزارة الاستثمار، وصندوق التنمية الصناعية، ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية؛ مما سيلعب دوراً جوهرياً في تسريع تحقيق الهدف الاستراتيجي بتنويع اقتصاد المملكة. ومن خلال أعمالها في تطوير السيارات الكهربائية، تساهم «لوسِد» في تحقيق هدف مبادرة السعودية الخضراء بأن يكون ما لا يقل عن 30% من السيارات في المملكة كهربائية بحلول عام 2030.

من جانبه أوضح الرئيس التنفيذي ،المدير التنفيذي للتكنولوجيا في شركة «لوسد» بيتر رولينسون، أن تحقيق هذا الإنجاز التاريخي اليوم بافتتاح أول منشأة لتصنيع السيارات في السعودية، التي ستنتج سيارة «لوسِد» الكهربائية الحائزة على جوائز وتدعم مساعي المملكة في بناء اقتصاد أكثر استدامة وتنوعاً.

وقال:» مع مضي السعودية قدماً نحو تحقيق رؤيتها لعام 2030، تمهد منشأتنا الطريق لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة وتوسيع سلسلة التوريد، حيث يحظى هذا الكيان بدعم الحكومة السعودية لتنمية المواهب المحلية في قطاع التكنولوجيا، ونتطلع إلى تقديم السيارات المجمّعة في مصنعنا للعملاء داخل المملكة وخارجها». وأضاف: بدأت منشأة «AMP-2» بعملية تجميع الأجزاء المفككة للسيارات، ومن المتوقع أن تبلغ طاقتها الإنتاجية السنوية 5000 سيارة. وتتمثل المرحلة الأولية لأعمال المنشأة في إعادة تجميع «مكونات» سيارات Lucid Air المصنّعة مسبقاً في منشأة التصنيع «AMP-1» التابعة للشركة في مدينة كازا غراندي بولاية أريزونا الأمريكية.

إلى منشأة تصنيع كاملة بعد منتصف العقد مع تحقيق قدرة إنتاج إضافية بواقع 150,000 سيارة سنوياً، وستكون منشأة "AMP-2" بمثابة محرّك للابتكار، وخلق فرص العمل، ودعم المواهب السعودية المحلية، وتوفير التدريب على تطوير المهارات المتخصصة.

وبين نائب الرئيس والمدير الإداري لشركة «لوسد» في الشرق الأوسط فيصل سلطان، أن افتتاح منشأة "AMP-2" اليوم يشكل مصدر فخر لـ لوسِد، التي تساهم بهذه الخطوة التاريخية في إيجاد قيمة اقتصادية طويلة المدى للمملكة؛ التي تطرح سيارتها الكهربائية الأولى والأكثر تطوراً Lucid Air في المملكة في وقت سابق من هذا العام.

ولفت إلى أن افتتاح منشأة «AMP-2» في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية يشكل بداية عمليات الإنتاج لتجميع هذه السيارة العالية في المملكة؛ مما يتيح للمجموعة هذه المنشأة، إلى جانب منشأتها الحالية «AMP-1» في أريزونا، تنفيذ الاتفاقية الموقعة مؤخراً مع الحكومة السعودية لشراء ما يصل إلى 100.000 سيارة على مدى عشر سنوات، مع التزام مبدئي بشراء 50.000 سيارة وإمكانية شراء ما يصل إلى 50.000 أخرى خلال الفترة نفسها.

بدورها تتوقع «لوسد جروب» وبتوقيعها اتفاقية مع صندوق تنمية الموارد البشرية؛ توظيف مئات المواطنين السعوديين خلال السنوات القليلة الأولى على أن يصل عددهم بنهاية المطاف إلى الآلاف.
ويهدف هذا الاستثمار المشترك بين «لوسِد» وصندوق تنمية الموارد البشرية إلى اجتذاب المواهب السعودية وتدريبها والاحتفاظ بها لبناء كوادر وطنية عالية المهارة انسجاماً مع رؤية 2030.
ويشكّل الموقع الاستراتيجي للمنشأة بالقرب من مدينة جدة عاملاً إضافياً لتحقيق النمو وتوسيع نطاق سلسلة التوريد المحلية، الأمر الذي يعزز مستويات الطلب للموردين المحليين ويحفز النمو على المدى الطويل. كما أن موقع جدة المتميز على ساحل البحر الأحمر يتيح للمنشأة الوصول إلى سلسلة التوريد عن طريق البر والبحر معاً، ويمكّن «لوسِد» مستقبلاً من تصدير سياراتها الكهربائية الفاخرة إلى مناطق أخرى.

حضر مراسم افتتاح منشأة «AMP-2»، وزير الإستثمار المهندس خالد الفالح، ووزير الصناعة والثروة المعدنية بندر الخريف، ومحافظ صندوق الاستثمارات العامة الأستاذ ياسر الرميان، ورئيس مجلس إدارة «لوسد جروب»؛ تركي النويصر، وعدد من المسؤولين.

الربط الكهربائي بين السعودية واليونان يشهد توقيع اتفاقية مهمة

الطاقة

اتخذ الربط الكهربائي بين السعودية واليونان خطوة جديدة نحو بدء التنفيذ، بعد التوقيع اليوم الأربعاء (27 سبتمبر/أيلول 2023) على اتفاقية مهمة بين المسؤولين في البلدين.

واتفقت اليونان والسعودية على إنشاء شركة ذات ملكية مشتركة، للنظر في ربط شبكات الكهرباء الخاصة بهما، في إطار خطتهما لتزويد أوروبا بالطاقة الخضراء الرخيصة.

وقالت وزارة الطاقة اليونانية -في بيان اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة-، إن مشغل نقل الطاقة المستقل في اليونان (IPTO) والشركة الوطنية لنقل الكهرباء سيؤسسان شركة «الربط السعودي اليوناني»، المكلفة بدراسة الجدوى التجارية للربط الكهربائي.

وأضافت أن الشركة اليونانية والشركة الوطنية لنقل الكهرباء -المملوكة للشركة السعودية للكهرباء- ستمتلكان حصة قدرها 50% لكل منهما.

اتفاقية الربط الكهربائي بين السعودية واليونان
يُعد تأسيس الشركة المشتركة بين الشركة الوطنية لنقل الكهرباء ومشغل نقل الطاقة المستقل في اليونان بمثابة الخطوة الأولى والأساسية لتشكيل الربط الكهربائي بين السعودية واليونان.

وجرى التوقيع على الاتفاقية ذات الصلة اليوم الأربعاء (27 سبتمبر/أيلول 2023) من قبل الرئيس التنفيذي لمشغل نقل الطاقة في اليونان مانوس مانوساكيس، والرئيس التنفيذي للشركة الوطنية لنقل الكهرباء عبدالله وليد السعدي.

وتأتي الشراكة بين مشغلي نظام النقل في اليونان والسعودية في أعقاب الزيارة الرسمية لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في اليونان خلال صيف عام 2022، والمحادثات التي أجراها مع رئيس الوزراء كيرياكوس ميتسوتاكيس.

وأرست مذكرة التفاهم، التي جرى التوقيع عليها -آنذاك- للتعاون في مجال الطاقة بين البلدين في مختلف المجالات، أسس إنشاء شركة الربط السعودي اليوناني، بحسب ما جاء في بيان وزارة الطاقة اليونانية.

مجالات التعاون بين السعودية واليونان

جاء توقيع اتفاقية الربط الكهربائي بين السعودية واليونان على هامش الاجتماع بين نائبة وزير البيئة والطاقة اليونانية ألكسندرا سودوكو مع مساعد وزير الطاقة السعودي لشؤون الكهرباء ناصر بن هادي القحطاني.

وخلال اللقاء الثنائي لوفدي البلدين، أكد القحطاني وسودوكو الأهمية الإستراتيجية للطاقة في تعميق التعاون الثنائي وتعزيز الاستقرار الإقليمي، في سياق عمليات إعادة التنظيم الأوسع التي أنشأها الممر الاقتصادي والتجاري الجديد بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC).

واعترف المسؤولان بقضايا الهيدروجين ومصادر الطاقة المتجددة والبنية التحتية للكهرباء، بوصفها مجالات ذات أولوية للتعاون اليوناني السعودي، وفق ما رصدته منصة الطاقة، نقلًا عن بيان وزارة الطاقة اليونانية.

وتأتي الاتفاقية مع الشركة الوطنية لنقل الكهرباء في إطار إستراتيجية وزارة البيئة والطاقة اليونانية ومشغل نقل الطاقة المستقل، للمشاركة الفاعلة في تنفيذ ممرات الطاقة الرئيسة لنقل الطاقة النظيفة إلى أوروبا من شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

يُذكر أن نحو 40% من الكهرباء في اليونان تُنتج عن طريق مصادر الطاقة المتجددة، وتتطلع الدولة إلى بناء خط تحت البحر يربط شبكتها بمصر، إذ تسعى إلى تعزيز دورها في توفير الطاقة الرخيصة التي تنتجها مصادر الطاقة المتجددة.

واتفقت اليونان -أيضًا- مع قبرص وإسرائيل على بناء أطول وأعمق خط كهرباء تحت الماء في العالم لربط شبكاتهما بتكلفة تبلغ نحو 900 مليون دولار، وفق ما أفادت به وكالة رويترز.

شكراً